



النزوح وانعكاسه على العلاقات الأسرية

د. أشرف سليمان بوبكر محمد *

تاريخ النشر: يونيو/2026م

تاريخ القبول: 2026/02/06

تاريخ الاستلام: 2025/09/01

Abstract:

Forced displacement is one of the most immediate and harmful effects of natural disasters, and in some cases occurs even before any danger occurs. Therefore, facilitating the movement of people to avoid their exposure to life-threatening situations through evacuation or planned relocation is one of the most effective ways to reduce deaths and injuries. However, being forced to flee from home, especially when return is not possible for an unknown period, tends to increase humanitarian needs and exposes people to increased risks associated with their displacement, making them more vulnerable to disruption of family relationships. If we talk about the Derna floods (Hurricane Daniel) and the resulting disaster that befell the residents of the city of Derna, with thousands of deaths, health injuries, the loss of entire families and the loss of breadwinners, in addition to disruptions in family relationships for those displaced to other cities, the general objective of this paper is to identify the repercussions of forced displacement that families in the city of Derna were exposed to on the internal relationships of the family, represented by the relationship of the husband to the wife, the relationship of the wife and husband to the children, in addition to the relationships between the children themselves, and then move on to External relations (outside the family): the family's relationship with new neighbors and relatives after displacement.

Keywords: Displacement_Family Relations.

* .أستاذ مشارك بقسم علم الاجتماع كلية الآداب والعلوم المرح جامعة بنغازي - ليبيا.

DOI: <https://doi.org/10.37376/ajhas.vi5.7666>

المؤلف الرئيسي: د. أشرف محمد.



Field study of Derna flood displaced people

* Dr. Ashraf Suleiman Abu Bakr Mohammed.

Abstract:

Forced displacement is one of the most immediate and harmful effects of natural disasters, and in some cases occurs even before any danger occurs. Therefore, facilitating the movement of people to avoid their exposure to life-threatening situations through evacuation or planned relocation is one of the most effective ways to reduce deaths and injuries. However, being forced to flee from home, especially when return is not possible for an unknown period, tends to increase humanitarian needs and exposes people to increased risks associated with their displacement, making them more vulnerable to disruption of family relationships. If we talk about the Derna floods (Hurricane Daniel) and the resulting disaster that befell the residents of the city of Derna, with thousands of deaths, health injuries, the loss of entire families and the loss of breadwinners, in addition to disruptions in family relationships for those displaced to other cities, the general objective of this paper is to identify the repercussions of forced displacement that families in the city of Derna were exposed to on the internal relationships of the family, represented by the relationship of the husband to the wife, the relationship of the wife and husband to the children, in addition to the relationships between the children themselves, and then move on to External relations (outside the family): the family's relationship with new neighbors and relatives after displacement.

Keywords: Displacement_Family Relations.

* Associate Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Sciences, Al-Marj, University of Benghazi – Libya.

* **corresponding author:** Dr. Ashraf Mohammed.

Copyright©2024University of Benghazi.

This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens.



1. المقدمة:

تمثل قضية الكوارث الطبيعية واحدة من أخطر المهددات للأمن الاجتماعي في المجتمعات المعاصرة، خصوصاً عندما لا تحدث الاستجابة السريعة مع تأثيراتها بصورة فعالة ، حيث يشير إطار عمل هيغو الصادر عن الأمم المتحدة إلى تضاعف الكوارث المسجلة من (200) إلى (400) كارثة خلال العقدين الأخيرين، كما تشير التوقعات الخاصة بتغيير المناخ أن هذا الاتجاه أخذ في التزايد ، إضافة إلى أن المشاكل المرتبطة بالطقس ستكون أكثر تقلباً وتوتراً (الأمم المتحدة، 2008)

فالتخطيط الجيد يعدّ هو البداية الصحيحة للاستجابة للكوارث الطبيعية، فهو يتيح الفرصة للتعامل مع الكوارث قبل حدوثها بفترات كافية من خلال البرامج والأنشطة ومساهمة المجتمعات المحلية في تخطيط هذه البرامج وتنفيذها ، فالاستجابة السريعة تمكن من التقليل من بعض المشاكل والأضرار المترتبة على هذه الأحداث الخطيرة ، إضافة إلى تمكين المؤسسات الحكومية والتطوعية من التعامل مع هذه الحالات الفجائية.

وإذا تحدثنا عن مدينة درنة إحدى مدن ليبيا التي تقع في الشرق الليبي ، إذ تعدّ أكثر المدن تأثراً بالتغيرات المناخية بسبب موقعها الجغرافي من حيث قربها من مسطحات مائية مثل البحر، بالإضافة إلى وجود الجبال خلفها مباشرة ، ووجود السدود المائية بين الجبال خلف المدينة وملاصقة للأحياء السكنية، حيث تأثرت هذه المدينة بعد حدوث إعصار دانيال (2023) الذي كان واحداً من أقوى الأعاصير التي شهدتها المدينة ، حيث خلف فيها أثراً كبيراً من وفيات و جرحى بالإضافة إلى أضرار كبيرة في الممتلكات العامة والخاصة ، وكذلك في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية وخصوصاً في العلاقات الأسرية التي حدثت بعد نزوح الأسر إلى مدن أخرى.

ولعلم الاجتماع تاريخ طويل في التعامل مع هذه الأزمات والكوارث التي تصيب المجتمعات، حيث يعمل على إعادة بناء المجتمعات على مختلف مستوياتها، فهو يقوم بدراسة العلاقات المتبادلة بين الفرد وبيئته ومعالجتها بشكل عام، وبين الفرد وأسرته بشكل خاص (العلاقات الداخلية)، هذا المشاكل التي تنشأ بعد النزوح التي تتعلق بعدم التكيف الاجتماعي مع البيئة الجديدة.



2. مشكلة البحث:

بناء على ما ورد في الجزء الخاص بالمقدمة، فإن مشكلة البحث الحالي تتحدد في دراسة النزوح وانعكاساته على العلاقات الأسرية سواء كانت العلاقات الداخلية للأسرة، التي تتمثل في (علاقة الزوج بالزوجة، علاقة الزوج بالأبناء، علاقة الأبناء فيما بينهم)، أو العلاقات الخارجية التي تتمثل في (علاقة الجيران، علاقة الأقارب والأصدقاء).

3. أهمية البحث:

أولاً: الأهمية العلمية: تقديم قدر من المعلومات والأحداث المتعلقة بالنزوح داخل الأراضي الليبية، وبذلك تفيد الباحثين والمهتمين بظاهرة النزوح التي تقع تخصص علم الاجتماع السكان، فتكون مرجع يستفيد منه الباحثون مستقبلاً.

ثانياً: الأهمية العملية: تأتي من محاولة الباحث في توضيح الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها النازحون، وتقديم الفائدة لأصحاب القرار السياسي.

4- أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام لهذه الدراسة في التعرف على الانعكاسات الاجتماعية للنزوح على العلاقات الأسرية وينبثق من هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية، تتمثل في الآتي:

1. التعرف على انعكاسات النزوح على علاقة الزوج بالزوجة.
2. التعرف على انعكاسات النزوح على علاقة الزوج والزوجة بالأبناء.
3. التعرف على انعكاسات النزوح على علاقة الأبناء مع بعضهم.
4. التعرف على انعكاسات النزوح على علاقة الأسرة بالجيران والأقارب والأصدقاء.

5- تساؤلات البحث:

1. ما انعكاسات النزوح على علاقة الزوج بالزوجة.
2. ما انعكاسات النزوح على علاقة الزوج والزوجة بالأبناء.
3. ما انعكاسات النزوح على علاقة الأبناء مع بعضهم.
4. ما انعكاسات النزوح على علاقة الأسرة بالجيران والأقارب والأصدقاء.



6. مصطلحات البحث:

1. النزوح: يعرف بأنه ترك الشخص منطقته ليستقر في مكان آخر ، بصورة دائمة أو مؤقتة ، ويعرف النازحون أنهم أشخاص أو مجاميع اضطروا أو أجبروا على مغادرة منازلهم او مكان اقامتهم التي اعتادوا عليها ، لتفادي مخاطر البقاء مناطقهم والمتمثلة أحيانا بالنزاعات أو الكوارث و الأزمات وحالات العنف (اللجنة الدولية للصليب الأحمر: 2010، ص6).

ويعرف أيضا بأنه: حركة الفرار والهروب للأفراد والجماعات، وهي من الظواهر التي تكرر حدوثها في العصر الحديث؛ مما دعا هيئة الأمم المتحدة إلى تأسيس منظمة دولية خاصة برعاية اللاجئين ومساعدتهم وتنظيم وتحركهم ووضعت لها القوانين الخاصة، وذلك لعدم الاستقرار السياسي الذي يسود عالم اليوم، (منصور الكيخيا: 2003، ص120) بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والفيضانات التي تتسبب في النزوح الإجباري.

2. العلاقات الاجتماعية: نموذج التفاعل المتبادل الذي يستمر فترة معينة من الزمن تؤدي إلى ظهور مجموعة توقعات اجتماعية ثابتة، وتعدّ علاقة الدور المتبادل بين الزوج والزوجة والعلاقة بين المحلل النفسي والمريض أمثلة على العلاقات الاجتماعية. (غيث، ٢٠٠٢، ص: ٤٣٧)

أما إبرهيم عثمان فيعرفها بأنها صورة من صور التفاعل الاجتماعي بين طرفين أو أكثر، بحيث تكون لدى كل طرف صورة عن الآخر التي تؤثر سلبا أو إيجابا على حكم كل منهما للآخر، ومن صور هذه العلاقات الصداقة والروابط الأسرية والقرابة وزمالة العمل والمعارف والأصدقاء. (عثمان، 2004، ص: 27)

7. طريقة البحث:

إن تحديد طريقة الدراسة يتوقف على طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، بالإضافة إلى الإمكانيات الفنية والمادية المتاحة للباحث (مصطفى عمر التير: 1999، ص42) ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الطريقة الوصفية؛ إذ يهتم هذه النوع من البحوث بوصف الوضع الراهن للظاهرة، من حيث مرات حدوثها واقتران ظهورها بمتغيرات أخرى، وتفسير الظاهرة كلما كان ذلك ممكناً (محمد منير مرسى: 1994، ص33، 32) وللطريقة الوصفية عدة أساليب منها: الأسلوب



المسحي، والأسلوب المقارن، والأسلوب الارتباطي، وأسلوب دراسة الحالة وغيرها، ولقد اختار الباحث من هذه الأساليب، أسلوب المسح بالعينة، ويقصد به « محاولة منظمة للحصول على معلومات من جمهور معين أو عينة معينة منه، وذلك عن طريق استخدام استمارة استبيان أو استمارة مقابلة (عبدالله عامر الهماي: 2003، ص122).

8.الدراسات السابقة:

قام الباحث بعرض ما تيسر له من الدراسات، وقد عُرضت هذه الدراسات السابقة من الأقدم إلى الأحدث، ومن ثم التعليق عليها بشكل عام، ومن أهم الدراسات:

1.دراسة نبيل جاسم محمد، معاذ احمد حسن(2019) بعنوان: رؤية استشرافية لقضايا تعاطي المخدرات ومرحلة ما بعد الزوج دراسة اجتماعية ميدانية في الأنبار من 2014 إلى 2019، وكان من ضمن أهداف الدراسة محاولة الكشف عن طبيعة العلاقة بين تنامي حجم ظاهرة تعاطي المخدرات ومرحلة ما بعد الزوج، على عينة قوامها 600 مفردة، وجمعت البيانات عن طريقة استمارة مقابلة واستبيان، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: انتشار الأمراض والأوبئة خلال فترة الزوج، وأن أهم المشاكل الاقتصادية التي رافقت مرحلة الزوج هي الفقر، أما فيما يخص المشاكل الاجتماعية فهو ضعف التنشئة الاجتماعية وغياب التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة، وانتشار اللامبالاة الاجتماعية.

2.دراسة: عبدالسلام محمد التومي(2017) بعنوان: تقييم الخدمات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية وأثرها على استقرارهم الاجتماعي خلال الفترة من 2011. 2015م بمدينة طرابلس، تهدف إلى: - معرفة دور وزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات والمساعدات الإنسانية، المادية، والصحية، والاجتماعية والنفسية، والتعليمية للأسر النازحة أثناء الثورة الليبية 2011، وأثرها على استقرارهم الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: - عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات العينية والمادية للأسر النازحة؛ ما ينعكس سلباً على استقرارهم الاجتماعي. عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات الصحية للأسر النازحة؛ والذي ينعكس سلباً على استقرارهم الاجتماعي، عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات



الاجتماعية والنفسية للأسر النازحة؛ الذي بدوره ينعكس سلبا على استقرارهم الاجتماعي، عدم وجود دور فعال ومؤثر لوزارة الشؤون الاجتماعية في تقديم الخدمات التعليمية للأسر النازحة؛ الذي ينعكس سلبا على استقرارهم الاجتماعي، وبينت نتائج الدراسة أن هناك تدنياً في مستوى الاستقرار الاجتماعي للأسر النازحة بمدينة طرابلس.

3.دراسة : أحلام البشير الشرع(2019) بعنوان: الأوضاع الاجتماعية للنازحين في منطقة ترهونة، تهدف الدراسة إلى رصد الأوضاع الاجتماعية والحياتية للنازحين، و التعرف على المشاكل التي تواجه الأسر النازحة في مجتمع الدراسة، وأيضا التعرف على مدى تكيف النازحين واندماجهم مع الأوضاع الجديدة، ومحاولة الكشف عن السبل الكفيلة بعودة النازحين إلى مواطنهم الأصلية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أوضحت نتائج الدراسة بأن أسباب النزوح من منطقة السكن هو نتيجة للأحداث الجارية في عام 2011م وما بعدها والاشتباكات المسلحة، إلى جانب الخوف من الانتقامات والنزاعات الاهلية والقبلية، كما بينت نتائج الدراسة بأن أغلب النازحين يعانون أوضاعاً إنسانية، وظروفا معيشية قاسية؛ نتيجة نقص الخدمات، وكيفية الحصول على مرتباتهم، وأظهرت نتائج الدراسة بأن أغلب النازحين يعانون من مشكلة السكن والأغلب يسكنون المخيمات.

4.دراسة : هيثم عبدالله سليمان، سكيمة فرج بعنوان: الآثار الاقتصادية للنزوح السكاني في العراق، تهدف إلى تحليل واقع النزوح السكاني، ومدى تطور تقديم الخدمات العامة، تسليط الضوء على المشكلات التي يعاني منها النازحون، التعرف على آثار النزوح، وتوصلت إلى النتائج الآتية :- تشير الوقائع إلى أن الصراع والانفلات الأمني هو من أهم أسباب النزوح، تعدد مشاكل النازحين مثل التفكك العائلي، والحاجة ، والجوع، والاستغلال، أزمة السكن وزيادة الطلب عليها وارتفاع الإيجار وزيادة العشوائيات، تدني المستوى التعليمي والصحي بسبب التهجير وترك الديار وتدميرها.

9.تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح لنا أن غالبيتها كان جل اهتمامها بالحديث عن النزوح بسبب الحروب الداخلية، بينما الدراسة الحالية تتكلم عن النزوح بسبب الفيضانات، ولكن الرابط المشترك بينها وبين الدراسة الحالية هو مرحلة ما بعد النزوح والآثار المترتبة عليها، هذا ما وجدناه في غالبية أهدافها وهو التعرف على الآثار المترتبة على النزوح سواء كانت اقتصادية أم نفسية أم



اجتماعية تتعلق بالعلاقات الأسرية الذي هو محور الاهتمام في هذه الدراسة.

10_ النظرية المستخدمة في الدراسة:

أ- النظرية البنائية الوظيفية:

تُعد النظرية البنائية الوظيفية إحدى النظريات الأساسية في علم الاجتماع المعاصر، وقد استمدت جذورها الفكرية من الاتجاه الوظيفي في علم النفس وخاصة النظرية الجشططية، ومن الوظيفية الأنثروبولوجية كما تبدو في أعمال بعض الأنثروبولوجيين مثل مالينوفسكي. كما استمدت هذه النظرية أصولها الفكرية من كتابات أوجست كونت وهربرت سبنسر وأميل دوركايم، أما الإسهام الأكبر في تأسيس هذه النظرية- اتجاها نظريا ومنهجيا في علم الاجتماع - فهو الذي قدمه تالكوت بارسونز وهربرت ميرتون. (طلعت إبراهيم وكمال عبد الحميد: 1999، ص 67)

تذهب هذه النظرية إلى أن المجتمع - كونه بناءً كلياً - يتكون من مجموعة من الأنساق المترابطة وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع، وجميع هذه الأجزاء تتعاون فيما بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع، وإن كان المجتمع باعتباره نسقاً يسوده اعتماد متبادل بين أجزائه، فإن أي تغيير في أحد أجزاء هذا النسق من المحتمل أن يؤدي إلى تغييرات في الأجزاء الأخرى (محمد الجوهري وآخرون: 1998، ص 41)

وتأسيساً على ما سبق ذكره يمكن القول إن هناك خللاً حدث في أحد أجزاء المجتمع، وهو عدم قدرة التعامل مع هذه الكارثة بالشكل الصحيح، فالفيضانات الذي وقع في درنة ترتب عليه من نزوح العائلات إلى مناطق أخرى، وهذا النزح ترتب عليه خلل في النظام الأسري من حيث اضطراب العلاقات الداخلية للأسرة التي تتمثل في علاقة الزوج بالزوجة وعلاقة الزوج والأبناء وعلاقة الأبناء بعضهم مع بعض، بالإضافة إلى العلاقات خارج الأسرة التي تتمثل في الجيران والأصدقاء، والفكرة العامة للوظيفية أن أي خلل يقع على الجزء يؤثر على الكل، فهنا الأسرة تكون عرضاً لخلل كبير فن وظائفها، وهذا بدوره يكون له تأثير كبير على المجتمع عامةً الذي لم يف بحاجات أفرادها؛ مما دفعهم إلى ترك مدنها واللجوء إلى الهجرة إلى مدن أخرى وهذا يعدّ خللاً في النظام الاجتماعي في المجتمع.



مفهوم النزوح:

إن كلمة نزح تعني الانتقال أينما وردت، وقد استخدمت بمعنى ترك مكان الإقامة سواء كان أصلياً ودائماً أم مؤقتاً؛ ولذا فالكلمة تعني الانتقال فعلاً لكنه ليس الانتقال الطبيعي للأفراد بل لسبب خارج عن إرادتهم، كما أن الكلمة لها مرادف في الإنجليزية هو displacement وتعني في المعجم الإنجليزي الانتقال أو ترك المكان المعتاد، كما استعملت عبارة Internal Displaced Persons الاصطلاحي ومختصرها الدولي IDPS لتشير إلى الأفراد الذين انتقلوا من أماكن إقامتهم وتركوا مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم خوفاً من النزاعات والحروب الأهلية، أو بسبب انتهاك حقوقهم الأساسية، أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية، وقد استخدمت بعض الترجمات العربية تعبير «التشرد الداخلي» كما استخدمت ترجمات أخرى ككلمة: «نازحين» كما استخدمت أيضاً كلمة الترحيل القسري لتعريف مصطلح IDPs، لكننا في هذه الدراسة سوف نستخدم لفظة نازحين ليس لأنها الأكثر تعبيراً عن المعنى الاصطلاحي، بل لأن الاستخدام الشائع وكذلك الرسمي جعلها الأكثر فهماً للمقصود، رغم أن هناك دعوات باستبدالها بلفظة مستضافين (عبد اللطيف اطلوبة وميلاد الجروشي: 2011، ص4).

أما اللجنة الدولية للصليب الأحمر فقد عرفت النازحين بما يأتي :

(إن المشردين داخلياً هم أشخاص أو مجموعات من الأشخاص اضطروا أو أجبروا على الفرار أو على مغادرة ديارهم أو أماكن إقامتهم المعتادة، وخاصة نتيجة أو سعيًا لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا حدود دولة معترف بها دولياً) (اللجنة الدولية للصليب الأحمر: 2010، ص6).

والسمة المميزة لنزوح الأشخاص هي فقدان الإرادة؛ لكونهم لم يتركوا مناطقهم وأماكن إقامتهم بطوعهم واختيارهم، بل لأنهم مكروهون بأسباب خارجة عن إرادتهم كالفيضانات والكوارث الطبيعية.



عوامل النزوح (أسبابه):

1_ العنف والإرهاب والصراعات المسلحة:

شهد القرن العشرون موجات نزوح كبيرة حدثت، بفعل الحروب والصراعات العسكرية بين البلدان، ولا شك أن أهمها ما تمثل بالحربين العالميتين (الاولى 1914-1919) و (الثانية 1944-1939) اللتان خلفتا ما يقارب من (40) مليون قتيل، كما كان للحروب والصراعات المسلحة بين الدول التي شملت معظم بقاع العالم أثرٌ كبير في تفاقم عمليات النزوح، فضلا عن الحروب والصراعات الأهلية التي تنشأ في العادة عن زيادة الاحتقان والتباين بين المجموعات السكانية المختلفة، حيث تؤدي الاختلافات المذهبية والعقائدية في الدول النامية إلى موجات نزوح كبيرة من السكان، وبصورة خاصة عندما تضعف الدول ببسط سلطة القانون وحماية فتات المجتمع المختلفة؛ مما يؤدي إلى تعزيز الانتماءات القبلية والعرقية والدينية، من ثمّ نشوء صراعات مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية، توظف تلك الاختلافات لصالحها وانعدام الأمن الغذائي والمأوى المناسب وشح كبير في فرص التعليم.

أما في القرن الحادي والعشرين فقد أدت موجة النزوح بفعل ازدياد حدة الأزمات والحروب التي حدثت في هذا القرن حتى اليوم، فاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لكل من أفغانستان 2001 والعراق، 2003 مثلما كان للثورات الشعبية التي حدثت في بلدان الشرق الأوسط مثل (تونس ومصر وليبيا وسوريا) أو ما سمي بالربيع العربي.

فقد أدت إلى موجات نزوح كبيرة فاقمت من مشكلة النزوح القائمة أصلا في بلدان شهدت صراعات داخلية أكثر حدة مثل (السودان وفلسطين والعراق)، وقد أجبر السكان المتأثرون بالنزاع و الصراع المسلح إلى النزوح سواء داخل بلدانهم أو خارجها (التميمي مشحن زيد: 2021، ص151).



ب- الكوارث الطبيعية:

تشكل الكوارث الطبيعية عاملاً مهماً من عوامل نزوح الأفراد، وقد حدثت زيادة كبيرة في الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة، سواء من ناحية عددها أو من ناحية الخسائر البشرية والمادية التي تسببت بها، والتي يعزوها المختصون إلى زيادة الاستغلال غير المنصف فضلاً عن الاستعمال السيء للصناعة الذي أثر بشكل سلبي على البيئة الطبيعية، الذي أنتج نوعاً من التلوث وخلق بيئة غير صالحة للسكن والعيش فيها؛ مما اضطر الكثير من السكان الكثير من السكان إلى النزوح لمناطق أخرى أكثر ملاءمة للسكن فيها

ففي الفترة الزمنية الواقعة بين العام 1975 و العام 2002 ازداد عدد الكوارث أربعة أمثالها، حيث شهدت السبعينيات كوارث طبيعية هائلة في العديد من مناطق العالم، وتضاعف عدد الأشخاص المتضررين سواء النازحون أم الجرحى والقتلى أو ممن أصبحوا بلا مأوى وبلا غذاء، حيث وصل المتضررون إلى مليار شخص خلال العشر سنوات الأخيرة، وارتفع عدد الأشخاص المهددين بالخطر إلى (80) مليون نسمة، بينما وصل عدد القتلى إلى (800) ألف شخص (مرجع سابق: 152).

11_ الانعكاسات الاجتماعية للنزوح على العلاقات الأسرية:

أ- علاقة الزوج بالزوجة :-

تقوم هذه العلاقة على أساس المودة والرحمة والتفاهم والاحترام المتبادل بين الزوجين، ومن أهم هذه الحقوق: (الأمانة، والمودة والرحمة، والثقة المتبادلة بينهم، والمعاشرة بالمعروف) ولما كانت الأسرة تقوم على الرجل والمرأة، فإنه على مقدار فهمهما الصحيح لمركزهما ولعلاقة كل منهما بالآخر يتوقف الاستقرار والهناء (نسيم الخوري: 2003، ص150)

حيث إن هذه العلاقة أو التفاعل الثنائي الإيجابي بين الزوجين المبني على المحبة والمودة وإشباع الحاجات الأساسية والثانوية ضرورية، لتوفير الاتزان النفسي والاجتماعي، والمحافظة عليهما أطول فترة ممكنة في نطاق أي أسرة تضمن استمرار العلاقة بين الطرفين بدرجة عالية من التوافق السوي. (بسمه صالح سعيد الشيعي: 2010، ص46)



« كما أن الحياة الزوجية حياة مشتركة بين الوالدين في كافة شؤون حياتهما ولا سيما فيما يتعلق بتنشئة الأبناء، فاشترك الوالدين في تربية الأبناء له نتائج محدودة وطيبة على الأبناء كما أنه يقلل الصراع بين الزوجين ». (جميلة فرج البركي: 2003، ص 45_46)

ويمكن القول هنا بأن أسلوب التواصل غير الجيد بين الزوجين يعد أحد أسباب فشل الحياة الزوجية إذ لم نقل الحياة الأسرية بأكملها، فالعلاقة بين الزوجين هي الأساس الذي تبنى عليه هذه المنظومة والتفاعلات داخل الأسرة وخارجها، فقد يؤثر نزوح الأسرة بأكملها إلى مكان آخر، وهذا المكان قد لا يعطيها الخصوصية نفسها وهم في منزلها الأساسي؛ مما ينعكس على التواصل بينهما، بسبب وجود أكثر من عائلة في منزل واحد أو ضيق المنزل الذي لا يعطيها الخصوصية التامة، وهذا كله ينعكس على علاقة الزوج والزوجة، وفي هذه الحالة تصبح مضطربة إلى حد ما.

ب- علاقة الآباء بالأبناء:

يكاد يؤكد العلماء الاجتماعيون جميعهم على الدور الكبير للوالدين في تشكيل السمات الشخصية للأبناء، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وكذلك على أهمية العلاقة بين الوالدين والأبناء في مراحل العمر المختلفة وارتباطهما بحسن توافقه (عبدالرحيم أبو كريشة: بدون تاريخ نشر، ص 117).

والعلاقة بين الوالدين والأبناء قد تكون علاقة أساسها المحبة والتفاهم والاحترام والصرامة والديمقراطية، وقد تكون علاقة قائمة على الإهمال والتسلط والتفرقة بين الأبناء فتخلق بذلك شخصيات مضطربة تعاني سوء التوافق.

فالأسرة الديمقراطية هي التي تعتمد في تعاملها مع أبنائها أسلوب الحوار والنقاش ويتمثل ذلك في جلوس الوالدين مع أبنائهم والاستماع إلى مشاكلهم ومناقشتهم ومساعدتهم على فهمها ومعالجتها. (جميلة فرج البركي: 2003، ص 49_51) بشكل مستمر فالتواصل بين الآباء والأبناء قد يكون بشكل يومي وذلك لمساعدتهم في حلحلة كل العواقب والمشاكل التي تواجههم سواء كانت تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية أو في الشارع أو في المدرسة، فإذا ما نظرنا إلى وضع الأسرة النازحة من مكان إقامتها الأصلي إلى مكان آخر يصعب عليها التواصل مع أبنائها بصورة مستمرة، وذلك بسبب وضعها الجديد من خلال الإقامة عند الأقارب في النزوح، أو توضع أكثر من عائلة للنازحين في منزل واحد،



وأحيانا تقسم العائلات في النزوح من حيث الرجال في مكان مستقل والنساء في مكان مستقل، وهذا كله ينعكس على التواصل بين الآباء وأبنائهم، وهنا يحدث انهيار كبير في علاقة الآباء بأبنائهم.

ج- علاقة الأبناء بعضهم ببعض:

تتسم طبيعة العلاقة بين الأخ الأكبر و الأخ الأصغر بطابع اللعب وتعاون كل منهما للدفاع عن أخيه إذا ما اعتدى عليه طفل آخر، و بتطور السن تتطور العلاقة بينهما وتأخذ طابع احترام الأخ الأصغر لأخيه الأكبر، كما يقوم الأخ الأكبر بدور الأب في عملية التوجيه و التعليم لأخيه الأصغر (نجوى عبد الحميد: 1991، ص126).

أما عن العلاقة بين الأخوات الإناث : فهي تماثل إلى حد كبير العلاقة التي تقوم بين الأخ الأكبر وأخيه الأصغر، وتمتاز هذه العلاقة بأن الأخت الكبرى يوكل إليها أمر العناية بأختها الصغرى منذ الصغر؛ وبذلك تقف منها موقف الأم فتعتني بنظافتها وتشرف على كل أمورهما، ويظهر ذلك على الخصوص عندما يكون الفارق في العمر كبيراً.

وعن العلاقة بين الأخ والأخت : هي علاقة زمالة في اللعب أثناء الطفولة وإن كان هذا يتوقف إلى حد كبير على فوارق السن بينهما، ثم لا تلبث هذه العلاقة أن تتطور تدريجياً بحيث يطرأ عليها نوع من التحفظ في سلوك أحدهما نحو الآخر، ويرتبط ذلك بتفاصيل المركز الاجتماعي لكل منهما.

(عبد الحميد سيد منصور، زكريا احمد الشريبي: 2000، ص27_28).

حيث تتطلب جميع مستويات هذه العلاقة بين الإخوة المراقبة والمتابعة من قبل الوالدين، وألا يفضلوا أحدهم على الآخر لأنه الكبير أو لأنه الصغير، أو لأنه ذكر أو أنثى، أو لأنه وسيم أو ذكي أو لأنه جلب لهم الحظ وأن الآخر لم يجلبه، فهذه العلاقات بين الإخوة تتأثر إلى حد كبير بالأسلوب المتبع في الأسرة أو وضع الأسرة السكني، فكما أشرنا سالفاً أنها علاقة تحتاج إلى مراقبة ومتابعة من الوالدين بشكل دوري؛ الأمر الذي يصعب عليهم أثناء النزوح أو في البيئة الجديدة.



- علاقة الأسرة مع الأقارب الآخرين خارج المسكن:

تقوم منظومة العلاقات الأسرية أساساً على علاقة الزوج بالزوجة وتنطلق منها بقية العلاقات، يتوجب علينا القول بأن الزواج ليس علاقة بين فردين فقط، بل هو علاقة بين أسرتين وعائلتين وبالأحرى هو علاقة بين قبيلتين كما هو الحال في مجتمعنا الليبي، إذن فالزواج يزيد من علاقات الفرد القربانية، قال تعالى: { وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا } (القرآن الكريم، سورة الفرقان، آية 54). فللزوج حقوق وواجبات تجاه أهل الزوجة وهو أن يحترم الزوج أهل الزوجة ويكرمهم ويخاطبهم بأحب الأسماء إليهم، كذلك السماح للزوجة بزيارة أهلها والسماح لهم بزيارتها ومساعدتها على بر ذويها، بالإضافة إلى العلاقات الأخرى في المحيط الاجتماعي كالجيران وأصدقاء العمل والنادي، هذه كلها أنشطة رئيسة تربط شبكة العلاقات القربانية من: تبادل المساعدات والتعاون المتبادل بين الآباء وأسر أبنائهم المتزوجين، والأقارب، والجيران والأصدقاء، وتتخذ المساعدات أشكالاً عديدة مثل تبادل الخدمات، والهبات والمساعدات المالية (سنة خولي: بدون تاريخ نشر، ص 72) وفي حالة تنقل الأسرة من مكان إلى آخر بطريقة مفاجئة وإجبارية وسريعة، فإنهم في العادة يفتقدون المساعدة من أسر أقاربهم الذين كانوا عوناً لهم، فهنا بعد انتقال الأسر إلى المكان الجديد يحدث اضطراب في منظومة العلاقات الخارجية من أقارب وأصدقاء وجيران، كانوا عوناً لهم في كل المناسبات كالأفراح وخلال الأزمات التي تمر بها الأسرة مثل الموت، والحوادث والمشاكل العائلية.

13- عرض النتائج :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

- 1- تعدّ الهجرة غير الشرعية رغبة الأفراد في مغادرة موطنهم الأصلي بشكل غير رسمي ومن غير أي إجراءات قانونية إلى دول أخرى.
- 2- تعدّ مشكلة الهجرة غير الشرعية من المشكلات ذات الأهمية على المستوى المحلي والعالمي ، حيث وجدت اهتماما من المنظمات الدولية.
- 3- الهجرة غير الشرعية ما هي إلا خلل في المجتمع الذل ليس بقادر على خلق حالة من التوازن والاستقرار بين كل أجزائه، ويعكس أيضا حالة من العجز الاقتصادي اتجاه أفراده بعدم قدرته على توفير حاجتهم الأساسية لعيش حياه كريمة. البناء الاجتماعي والمتمثل في النظام الاقتصادي العاجز عن توفير مستوى مرضٍ من المعيشة للأفراد؛ مما قد يدفع بهم إلى الهروب إلى الدول الأخرى .
- 4- تعدّ العوامل الاقتصادية من أهم الدوافع إلى الهجرة غير الشرعية وخاصة في العالم الثالث؛ نظرا لما يعانيه مواطنوها من تردي الوضع المعيشي وانخفاض مستوى الدخل، وسوء أنظمة التشغيل والتوظيف في مختلف القطاعات، إضافة إلى انتشار الكساد الاقتصادي وغلاء المعيشة.
- 5- العوامل الاجتماعية تلعب أيضا دورا في اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية حيث تتمثل في تخلف الحياة الاجتماعية، وانتشار الجهل والفقر والجريمة، والتخبط الثقافي في نسق القيم السائدة وضعف مؤسسات المجتمع الرسمية في أداء وظيفتها، وتدني مستوى الخدمات العامة.
- 6- تشكل العوامل السياسية دافعا كبيرا للهجرة غير الشرعية خاصة في الدول التي تنتهك حقوق الإنسان وتقمع فيها الحريات، وتسود فيها الانقسامات السياسية وتكثر فيها النزاعات المسلحة، كما أن الأزمات المتتالية على الصعيد الفردي والجماعي التي تخلف الكثير من المعاناة للمواطنين الذين يبدوون في البحث عن بيئة أكثر ملائمة لأفكارهم السياسية وطموحهم في الحصول على حياة أفضل.
- 7- تعدّ فترة ما بعد الثورة في المجتمع الليبي فترة زادت فيها الهجرة غير الشرعية بسبب انتهاك سيادة الدولة وانتهاك الحدود الليبية ، وهذا يتضح لنا من خلال وجود العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي لعبت دورا سلبيا في حياة المجتمع



8- للهجرة غير الشرعية على الصعيد الاقتصادي آثار كبيرة فهي تعمل على نقص الأيدي العاملة في دولة المغادرة، وتعمل على تكديسها في دولة الوصول، كما أنها تسبب مشاكل في نظام الأجور المعمول به.

9- الهجرة غير الشرعية تسهم في خلق عديد المشاكل الاجتماعية خاصة على الصعيد الأسري، فهي تسبب في التفكك الأسري وحدوث حالات الهجر والطلاق.

10_ للهجرة غير الشرعية آثار متعددة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والصحي، فهي تؤثر مباشرة على الأمن القومي لما تشكله من الفوضى و الارتباك والانفلات الأمني.

15-التوصيات:

1_العمل على توفير الأمن القومي وتوفير وسائل العيش الكريم ومواجهة الدوافع التي تسهم في ازدياد الهجرة غير الشرعية ورحيل الآلاف عن أوطانهم، مثل تفعيل العناصر الأمنية على الحدود من خلال تيسير دوريات برية وبحرية، وجوية مشتركة بين دول العبور.

2_العمل على الالتزام بالمبادئ الحاكمة لمكونات الأمن القومي من خلال حماية وحدة ليبيا الوطنية والترايبية وسيادتها واستقلالها وسيطرتها التامة على حدودها الدولية ورفض أي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية الليبية .

3_تكثيف التعاون بين جميع المصالح الأمنية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومصالح الدول المجاورة من خلال تبادل الخبرات حول كيفية التعامل مع هذه المشكلة، وتشديد الإجراءات التي تحد من التسلل للدولة الليبية.



16-المصادرالمراجع:

- البشير الكوت: الهجرة غير القانونية إلى ليبيا وتأثيرها على الأمن القومي الليبي، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، مجلة السياسات والاستراتيجيات (2)، 2014.
- التميمي، مشحن زيد محمد: النزوح والاندماج الاجتماعي، مجلة الدراسات المستدامة، العدد 2، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، 2023.
- جميلة فرج البركي، العلاقات الأسرية والتوافق الاجتماعي الجامعي، دراسة ميدانية لعينة من طلاب وطالبات جامعة قار يونس، 2002-2003 م، ص 45-46.
- حسين الشارف عبدالله: دور الخدمة الاجتماعية في تنمية وعي الشباب بمخاطر الهجرة غير القانونية (دراسة نظرية) مجلة جامعه طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد الثالث عشر، يوليو، 2023م.
- راشد صالح مصلح: بعض العوامل النفسية وعلاقتها بالاتجاه نحو الهجرة لدى خريجي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، رسالة ماجستير كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2017.
- رحمة الحسين الشيباني. (1 سبتمبر، 2023). العوامل الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية: دراسة ميدانية من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية الاداب جامعة سرت. مجلة ابحاث.
- سناء خولي، الأسرة والحياة العائلية، بيروت، دار النهضة العربية. بدون تاريخ نشر.
- طلعت إبراهيم وكمال عبد الحميد الزيات: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.
- عادل عامر: جذور الهجرة غير الشرعية ودوافعها، مركز ابحاث اوربا وشمال افريقيا، نيسان 11، (2018).
- عبدالسلام بشير الدويبي: الهجرة الغير مشروعة إلى ليبيا الابعاد والتداعيات، مركز البحوث والدراسات الافريقية، طرابلس_ ليبيا (2013).
- عبداللطيف اطلوبة وميلاد الجروشي، الابعاد والاثار الاقتصادية للنزوح حالة دراسية



- مصراته، 2011، كلية الاقتصاد جامعته مصراته.
- عبدالله سعود السراني العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم، منشورات جامعته نايف للعلوم الامنية (الرياض_السعودية) 2010.
- عبد الله عامر الهمالى: أسلوب البحث الاجتماعي وتقنياته، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط3، 2003، ص112، 11.
- عبد المجيد سيد منصور و زكريا أحمد الشربيني ، الأسرة على مشارف القرن 21 – الأدوار – المرض النفسي – المسؤوليات، القاهرة دار الفكر العربي، 2000م.
- عبد المنعم محمود: التعرف على اسباب انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيفية مواجهتها، جريدة الوفد المصرية، 21 ايلول(2016).
- عثمان، ابراهيم (٢٠٠٤م) مقدمة علم الاجتماع، عم. ان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- عزت الشيشيني: المعاهدات والصكوك والمواثيق الدولية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، جامعة نايف للعلوم الامنية، ندوة عن الهجرة غير المشروعة، 2012.
- علي الهادي الحوات : الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا عبر بلدان المغرب الغربي، الطبعة الاولى ، منشورات الجامعة المغربية، طرابلس_ليبيا ، 2007
- غيث، محمد عاطف (٢٠٠٢م) قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فتحية كركوش: الهجرة غير الشرعية في الجزائر: دراسة تحليلية نفسية اجتماعية ، مجلة دراسات نفسية وتربوية ، جامعة قاصدي مرباح_ الجزائر، ع (4)، 2010.
- محمد امباكي: ازمة النظم السياسية في افريقيا ، دار الكتب الوطنية بنغازي(2006).14.
- محمد امحمد محمد ابوزيد: الهجرة غير الشرعية واثارها على الامن القومي ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الشرق الاوسط ، قسم العلوم السياسية ، 2019 .
- محمد الجوهري وآخرون: علم الاجتماع والمشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1998
- محمد الخشاني : أسباب الهجرة غير الشرعية إلى اوروبا، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر(2005).
- محمد منير مرسى: البحث التربوي وكيف نفهمه؟، عالم الكتب، القاهرة، 1994، ص33-32.



- مصطفى عمر التير: مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، شركة الجديد للطباعة والنشر، طرابلس، 5ط، 1999، ص42.
- النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة مواجهات وتحديات- اللجنة الدولية للصليب الأحمر الطبعة الاولى مايو\2010م المركز الاقليمي للإعلام القاهرة، ص 6.
- منصور محمد الكيخيا،(2003)، جغرافية السكان ، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ص.120-
- نجوى عبد الحميد , نظام القرابة عند الجماعات السكانية المتميزة في منطقة أسوان , في دراسات في علم الاجتماع العائلي , تحرير حسن أحمد الخولي وآخرون , (الإسكندرية , دار المعرفة الجامعية) 1991 . ص 126 ,
- نسيم الخوري , الزواج مقارنة نفسية واجتماعية , بيروت , دار المنهل اللبناني , 2003م.
- ياسر عثمان: الهجرة الغير شرعية والجريمة، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة السعودية، الرياض، (2008).15.